كلمة السيد الفريق نائب وزير الدفاع الوطني رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي أثناء الحفل النهائي لتدمير المخزون المتبقي من الألغام المضادة للأفراد،

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة،

السادة الضباط،

السيدات والسادة الضيوف الأكارم،

إنه لشرف عظيم أن أشرف رسميا بسم فخامة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، على مراسم عملية تدمير المخزون المتبقي من الألغام المضادة للأفراد التي كانت في حوزة الجيش الوطني الشعبي، وفقا لالتزاماتنا الدولية ذات الصلة بتنفيذ اتفاقية أوتاوا المتعلقة **بحظر استعمال الألغام المضادة للأشخاص وتخزينها وإنتاجها ونقلها، والتي تنص على تدميرها**، المبرمة بأوسلو يوم 18 سبتمبر 1997، والتي صدقت عليها الجزائر في 17 ديسمبر 2000،

كما يطيب لي أن أرحب بهذه المناسبة الكريمة بكافة ضيوفنا الأكارم شاكرا إياهم على تلبية دعوتنا لحضور هذا الحدث الهام، المتمثل في تدمير المخزون المتبقي لدى الجزائر من الألغام المضادة للأفراد والمقدر بـ**5970** لغما، والذي يتزامن مع إحياء الذكرى العشرين لاتفاقية أوتاوا،

فطبقا لترتيبات هذه الاتفاقية السالفة الذكر، فقد التزمت الجزائر بالعمل على محورين رئيسيين وهما:

1- تدمير جميع الألغام المضادة للأفراد الموجودة في حوزتها طبقا للمادتين 3 و4،

2- التطهير الكلي لأراضي التراب الوطني من كل أصناف الألغام التي تعرض المواطنين للخطر، طبقا للمادة 5.

علما أن الجزائر كانت السباقة إلى مكافحة هذه الآفة مباشرة بعد استرجاعها لاستقلالها وسيادتها الوطنية، بعد فترة عصيبة وحالكة من ظلم الاستعمار الفرنسي البغيض، الذي لم يكتف بما سلطه على الشعب الجزائري من شتى أشكال القهر والطغيان والاستبداد، بل ترك خلفه ملايين الألغام زارعة الموت والألام والتنكيل بالأبرياء لاسيما الأطفال والشيوخ والنساء، هذه الألغام التي دســت على طول حدودنا الشرقية والغربية، أو بما يعرف بخطي شال وموريس المشؤومين،

فعلى الرغم من الطبيعة الصعبة للتضاريس في بعض المناطق وعلى الرغم أيضا من تحرك الألغام بفعل الانجراف والعوامل المناخية، فقد **مكنت** المكافحة المسبقة لهذه الآفة، التي تكفلت بها وحدات هندسة القتال للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، من إنجاز هذه المهمة بكل احترافية، ودون تسجيل أي حادث، وفقا للمعايير الدولية الخاصة بمكافحة الألغام، بتاريخ أول ديسمبر 2016، أي أربعة أشهر قبل انقضاء الآجال الممنوحة لبلدنا طبقا **لاتفاقية أوتاوا**.

سيداتي وسادتي؛

فمن هذا المكان بالذات، أكد فخامة السيد رئيس الجمهورية، بتاريخ 24 نوفمبر 2004 على "أن الجزائر تريد وهي تقيم هذه المراسم لإتلاف مخزونها من الألغام المضادة للأشخاص، أن تبرهن على انضمامها، حقا وصدقا، إلى مسعى المجتمع الدولي الرامي إلى تخليص العالم من هذا السلاح الخبيث".

مؤكدا بذات المناسبة على " أن الظروف الخاصة التي عانتها الجزائر في هذا الميدان، هي التي أدت بنا إلى مباشرة مسعى حازما للتخلص من الألغام وتطهير التراب الوطني وذلك قبل إبرام إتفاقية أوتاوا لسنة 1997 المتعلقة بإزالة الألغام المضادة للإنسان والمتضمنة حظر الألغام المضادة للأفراد وتخزينها وإنتاجها ونقلها، والتي تنص على إتلاف هذه الألغام، فانضمام الجزائر لهذه الاتفاقية يزكي صدق اعتناقنا لهذه الغاية النبيلة بحكم تاريخنا وتمسكنا الراسخ بمواثيق نزع التسلح والقانون الإنساني".

مشيرا أيضا إلى " أن توقيع الجزائر على هذه الاتفاقية وتصديقها عليها وكذا عملية إتلاف مخزونها من الألغام المضادة للأفراد تشكل خطوة جبارة على طريق القضاء نهائيا على هذا السلاح الفتاك والأعمى، وكذا التزاما دوليا أردنا الوفاء به وتنفيذه، فالجزائر التي عانت كثيرا من الآثار الوخيمة لهذه الآفة المضرة يحدوها الأمل في أن تلقى ذات يوم أحكام هذه الاتفاقية ما يليق بها من احترام لدى الجميع".

إن تطهير تربة الجزائر من هذا الإرث الاستعماري المقيت والتخلي النهائي عن حيازة الألغام المضادة للأفراد، هو إنجاز بالغ الأهمية يندرج أساسا ضمن منظور التوافق الدائم والسليم والشفاف مع ما يدعو إليه القانون الدولي الإنساني، ويتماشى مع الجهود المعتبرة التي ما فتئت تبذلها الجزائر تجاه تأمين شعبها من كافة الشرور والآفات وتوفير كل عوامل النماء الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي،

ففي هذا الشأن بالذات، تم كشف وتدمير حوالي تسع ملايين (**09**) لغما (**8.854.849**)، وتطهير أكثر من **62.421** هكتارا من الأراضي الزراعية والرعوية، وهي العملية التي تمت على مرحلتين أساسيتين انحصرت الأولى ما بين 1963 - 1988 تم خلال هذه المرحلة نزع وتدمير **7.819.120** لغما مضادا للأفراد وتطهير **50.000** هكتارا من الأراضي الملوثة، أما المرحلة الثانية فقد انحصرت ما بين نوفمبر 2004 إلى غاية 01 ديسمبر 2016 حيث بلغت حصيلة هذه المرحلة **854.186** لغما مدمرا وتطهير **12.421** هكتارا من الأراضي التي تم تسليمها إلى السلطات المدنية المحلية، مما سمح عبر كافة حدودنا الوطنية الشرقية والغربية من تجسيد العديد بل الكثير من البرامج التنموية لفائدة المواطنين، هذا فضلا عن نشر الأمن والأمان في ربوع المناطق التي كانت قبل ذلك تشكل خطرا داهما ودائما على إخواننا المواطنين،

سيداتي وسادتي،

لن أطيل عليكم كثيرا بالكلام، **لقد تركت للميدان، كما تعودت دائما، أن ينطق بما هو حقيقي، وبما هو فعلي، وبما هو مفيد وليس بما هو غير ذلك**، أود فقط أن أشير بهذه المناسبة الكريمة، إلى أن هذه النتائج المحققة اليوم ما كان لها أن تتحقق دون عمل جاد ووجهد مثابر ومتابعة ميدانية صارمة ومستمرة وهي

محفزات أملاها، دون شك، ذلك الوعي المتقاسم بين كافة الفاعلين على أكثر من صعيد، بالرهانات التي يمثلها هذا الهاجس الوطني والدولي الدائم الشعور، وهو ما حتم عملا جادا مشفوعا بالإخلاص والمثابرة أضفى على هذا الإنجاز ما يستحقه من ارتياح ذاتي وجماعي بل والاعتزاز بإتمام المهمة في سبيل الله والوطن،

ولا يسعني أيضا بهذه المناسبة الطيبة، إلا أن أعرب عن كامل تقديري وتمام عرفاني لوحدات وأفراد الجيش الوطني الشعبي، الذين أسهموا بجهدهم المتواصل وباحترافية عالية في بلوغنا لهذه النتائج المعتبرة،

من جهة أخرى، فقد حظي البرنامج الذي نفذته الجزائر في مجال تدمير الألغام، بعرفان وتثمين الخبراء الدوليين المستقلين بعد عمليات التقييم التي أشرف عليها الرؤساء الذين تعاقبوا على مجلس الدول الأعضاء لهذه الاتفاقية، خلال السنوات 2014 و2015 و2016،

كما أنتهز كذلك هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل للبلدان والمنظمات الدولية التي وقفت إلى جانبنا ليس فقط من أجل تطبيق **اتفاقية أوتاوا**، ولكن أيضا على مساعدتها وإسهامها المشكور في تطهير المناطق الملغمة من طرف الاستعمار، وتجنيب مواطنينا تكبد المزيد من المعاناة، علما أن ما خلفته هذه الآفة من ضحايا مدنيين بلغ **7300** ضحية منهم **4830** إبان الثورة التحريرية المباركة و**2470** ضحية بعد الاستقلال،

سيداتي وسادتي،

إذا كان الأمل كبيرا في رؤية بلوغ معركة المجموعة الدولية منتهاها ضد الألغام المضادة للأفراد في آفاق 2025، ونهنيء أنفسنا بذلك، فإن أمن المعمورة لا يزال بلوغه يتطلب مواجهة وتجاوز العديد من التهديدات الكبرى الأخرى، يأتي من بينها الإرهاب العابر للأوطان ومنابع ديمومته وانتشاره سواء منها التطرف بمختلف أشكاله أو المتاجرة بالمخدرات أو تبييض الأموال والمتاجرة بالأسلحة والبشر، وهي كلها تحديات ليست أقل تدميرا، وتستحق نتيجة لذلك، لفت عناية المجموعة الدولية على غرار الألغام المضادة للأفراد.

أود أن أختم مداخلتي هذه، بالتوجه إلى ضيوفنا الكرام وممثلي وسائل الإعلام الحاضرين معنا هنا، لأطلب منهم نقل شهادتهم بأن بلدنا قد أنهى اليوم، تدمير ما تبقى من مخزونه من الألغام المضادة للأفراد، وبشكل نهائي،

أخيرا، أحرص على اغتنام هذه السانحة لأجدد نداء الجزائر إلى الدول التي لم توقع حتى الآن ولم تصدق على هذه الاتفاقية، بأن تقوم بذلك بما يضمن شمولية تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية على المستوى العالمي.

شكرا على حسن الانتباه والإصغاء.